

النوع الرابع والخمسون

فِي كِنَايَاتِهِ وَتَعْرِيزِهِ

هما من أنواع البلاغة وأساليب الفصاحة، وقد تقدّم أنّ الكناية أبلغ من التصريح، وعرفها أهل البيان بأنّها: لفظ أريد به لازم معناه.

وقال الطيبي: ترك التصريح بالشيء إلى ما يساويه في اللزوم، فينتقل منه إلى الملزوم. وأنكر وقوعها في القرآن من أنكر المجاز فيه؛ بناء على أنها مجاز، وقد تقدّم الخلاف في ذلك. وللكناية أسباب:

أحدها: التنبيه على عِظَم القدرة، نحو: ﴿هُوَ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ﴾ [الأعراف: ١٨٩] كناية عن آدم.

ثانيها: ترك اللفظ إلى ما هو أجمل، نحو: ﴿إِنَّ هَذَا أَخِي لَهُ تِسْعٌ وَتِسْعُونَ نَجْمَةً وَلِي نَجْمَةٌ وَاحِدَةٌ﴾ [ص: ٢٣]؛ فكنتى بالنجمة عن المرأة كعادة العرب في ذلك؛ لأن ترك التصريح بذكر النساء أجمل منه؛ لهذا لم تذكر في القرآن امرأة باسمها إلا مريم.

قال الشَّهَلِيّ: وإنما ذكرت مريم باسمها على خلاف عادة الفصحاء لنكتة، وهو: أن الملوك والأشراف لا يذكرون حرائرهم في ملأ، ولا يتدلّون أسماءهنّ، بل يُكْنُون عن الرّوْجَة بالفَرْش والعيال ونحو ذلك؛ فإذا ذكروا الإماء لم يكونوا عنهنّ، ولم يصونوا أسماءهنّ عن الذكر، فلمّا قالت النصارى في مريم ما قالوا، صرّح الله باسمها؛ ولم يكن إلا تأكيداً للعبوديّة التي هي صفة لها، وتأكيدياً؛ لأن عيسى لا أب له، وإلّا لنُسب إليه.

ثالثها: أن يكون التصريح مما يستقبح ذكره، ككناية الله عن الجماع بالملامسة والمباشرة والإفضاء والرّفث والدخول، و(السُّرُّ) في قوله: ﴿وَلَكِنْ لَا تَوَاعِدُوهُنَّ سِرًّا﴾ [البقرة: ٢٣٥]. والغشيان في قوله: ﴿فَلَمَّا تَفَشَّنَهَا﴾ [الأعراف: ١٨٩]. أخرج ابن أبي حاتم^(١) عن ابن عباس قال: المباشرة: الجماع، ولكن الله يكتفي.

وأخرج^(٢) عنه قال: إنّ الله كريم يكتفي ما شاء، وإنّ الرّفث هو الجماع، وكنتى عن طلبه بالمرادة في قوله: ﴿وَزَوَّجْنَاهُ أَتَى هُوَ فِي بَيْنِهَا عَنْ نَفْسِهِ﴾ [يوسف: ٢٣]، وعنه أو عن المعانقة باللباس في قوله: ﴿هِنَّ لِيَأْسُ لَكُمْ وَأَنْتُمْ لِيَأْسُ لَهُنَّ﴾ [البقرة: ١٨٧]، وبالحرث في قوله: ﴿نِسَاءُكُمْ حَرَّتْ لَكُمْ﴾ [البقرة: ٢٢٣]. وكنتى عن البول ونحوه بالغائط في قوله: ﴿أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِنْكُمْ مِنَ الْغَائِطِ﴾ [المائدة: ٦]، وأصله: المكان المظمتن من الأرض.

(١) في تفسيره ٣١٧/١ (١٦٨١)، البقرة: ١٨٧.

(٢) ابن أبي حاتم في «التفسير» ٣١٥/١ (١٦٧٤) البقرة: ١٨٧.

وكنى عن قضاء الحاجة بأكل الطعام في قوله في مريم وابنها: ﴿كَانَا يَا كَلَانَ أَطْعَامًا﴾ [المائدة: ٧٥].

وكنى عن الأستاذ بالأدبار في قوله: ﴿بَصْرِيُونَ وَجُوهُهُمْ وَأَذْرَهُمْ﴾ [محمد: ٢٧]. أخرج ابن أبي حاتم^(١) عن مجاهد في هذه الآية قال: يعني أستاذهم، ولكن الله يكنى.

وأورد على ذلك التصريح بالفرج في قوله: ﴿وَأَلَّتِي أَحْصَنَتْ فَرْجَهَا﴾ [التحریم: ١٢]، وأجيب: بأن المراد به فرج القميص، والتعبير به من أطف الكنايات وأحسنها، أي: لم يعلّق ثوبها بريبة؛ فهي طاهرة الثوب، كما يقال: نقي الثوب وعفيف الذيل، كناية عن العفة، ومنه: ﴿وَتِيَابَكَ فَطَهَّرَ﴾ [المدثر: ٤]، وكيف يُظنُّ أن نفع جبريل وقع في فرجها، وإنما نفع في جيبِ درعها؟

ونظيره أيضاً: ﴿وَلَا يَأْتِينَ بِنُهْتَنِ يَفْتَرِينَهُ بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلِهِمْ﴾ [المتنحة: ١٢].

قلت: وعلى هذا ففي الآية كناية عن كناية، ونظيره ما تقدّم من مجاز المجاز.

رابعها: قصد البلاغة والمبالغة، نحو: ﴿أَوْمَنَ يُنْشَأُ فِي الْحَلِيَةِ وَهُوَ فِي الْخِصَامِ عَيْرٌ مُبِينٌ﴾ [الزخرف: ١٨]. كنى عن النساء بأنهنَّ ينشأن في الترفه والتزئ الشاغل عن النظر في الأمور ودقيق المعاني، ولو أتى بلفظ «النساء» لم يشعر بذلك، والمراد نفي ذلك عن الملائكة.

وقوله: ﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ﴾ [المائدة: ٦٤]: كناية عن سعة جوده وكرمه جداً.

خامسها: قصد الاختصار، كالكناية عن ألفاظ متعددة بلفظ (فعل) نحو: ﴿لَيْسَ مَا كَانُوا يَفْعَلُونَ﴾ [المائدة: ٧٩]. ﴿فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا وَلَنْ تَفْعَلُوا﴾ [البقرة: ٢٤]، أي: فإن لم تأتوا بسورة من مثله.

سادسها: التنبيه على مصيره، نحو: ﴿تَبَّتْ يَدَا أَبِي لَهَبٍ﴾ [المسد: ١]، أي: جهنمي مصيره إلى اللهب، ﴿حَمَالَةَ الْحَطَبِ فِي جِيدِهَا حَبْلٌ﴾ [المسد: ٤، ٥]، أي: نمامة، مصيرها إلى أن تكون حطباً لجهنم، في جيدها غلّ.

قال بدر الدين بن مالك في «المصباح»^(٢): إنما يعدل عن التصريح إلى الكناية لنكتة، كالإيضاح، أو بيان حال الموصوف، أو مقدار حاله، أو القصد إلى المدح أو الذم أو الاختصار، أو الستر، أو الصيانة، أو التعمية والإلغاز، أو التعبير عن الصعب بالسهل، أو عن المعنى القبيح باللفظ الحسن. اهـ. واستنبط الزمخشري نوعاً من الكناية غريباً، وهو: أن تعمد إلى جملة معناها على خلاف الظاهر، فتأخذ الخلاصة، من غير اعتبار مفرداتها بالحقيقة والمجاز، فتعبر بها عن المقصود، كما تقول في نحو: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ [طه: ٥]: إنه كناية عن الملئك؛ فإن الاستواء على السرير لا يحصل

(١) في «تفسيره» ٣٢٩٩/١٠.

(٢) «المصباح في المعاني والبيان والبدیع» بدر الدين بن مالك ص ١٤٧، القول في الكناية. وبدر الدين هو: محمد بن محمد، أبو عبد الله، ابن ابن مالك أو ابن الناظم (الألفية) دمشقي مولداً ووفاءً (ت: ٦٨٦هـ). «شذرات الذهب» ٣٩٨/٥، «بغية الوعاة» ٩٦.

إِلَّا مع الملك، فُجعل كنايةً عنه. وكذا قوله: ﴿وَالْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَالسَّمَاوَاتُ مَطْوِيَّاتٌ بِيَمِينِهِ﴾ [الزمر: ٦٧] كناية عن عظمته وجلالته، من غير ذهاب بالقبض واليمين إلى جهتين: حقيقة ومجاز.

تذنيب: من أنواع البديع التي تُشبه الكناية الإرداف؛ وهو أن يريد المتكلم معنى، ولا يعبر عنه بلفظه الموضوع له، ولا بدلالة الإشارة، بل بلفظ يُرادفه، كقوله تعالى: ﴿وَقُضِيَ الْأَمْرُ﴾ [هود: ٤٤]. والأصل: وهلك من قضى الله هلاكه، ونجا من قضى الله نجاته. وعُدل عن ذلك إلى لفظ الإرداف لما فيه من الإيجاز، والتنبيه على أن هلاك الهالك ونجاة الناجي كان بأمرٍ أمرٍ مطاع، وقضاء من لا يرُدُّ قضاؤه، والأمر يستلزم أمراً، فقضاؤه يدلُّ على قدرة الأمر به وقهره، وأن الخوف من عقابه ورجاء ثوابه يخصان على طاعة الأمر؛ ولا يحصل ذلك كله من اللفظ الخاص.

وكذا قوله: ﴿وَأَسْتَوَتْ عَلَى الْجُودِيِّ﴾ [هود: ٤٤]. حقيقة ذلك (جلست)، فعُدل عن اللفظ الخاص بالمعنى إلى مرادفه، لما في الاستواء من الإشعار بجلوس متمكّن لا زَيْغ فيه ولا ميل، وهذا لا يحصل من لفظ «الجلوس».

وكذا: ﴿فَإِنَّ قَصْرَتْ أَطْرَفِي﴾ [الرحمن: ٥٦]؛ الأصل (عفيفات)، وعُدل عنه للدلالة على أنهم مع العفة لا تطمح أعينهنَّ إلى غير أزواجهنَّ، ولا يشتهن غيرهم. ولا يؤخذ ذلك من لفظ العفة. قال بعضهم: والفرق بين الكناية والإرداف، أن: الكناية انتقال من لازم إلى ملزوم، والإرداف من مذكور إلى متروك.

ومن أمثلته أيضاً: ﴿يَجْزِي الَّذِينَ أَسْتَوُوا بِمَا عَمِلُوا وَيَجْزِي الَّذِينَ أَسْتَوُوا بِالْحَسَنِ﴾ [النجم: ٣١]. عدل في الجملة الأولى عن قوله (بالسوءى) - مع أن فيه مطابقة للجملة الثانية - إلى ﴿بِمَا عَمِلُوا﴾؛ تأدباً أن يُصاف السوءُ إلى الله تعالى.

فصل: للناس في الفرق بين الكناية والتعريض عبارات متقاربة: فقال الزمخشري: الكناية ذكر الشيء بغير لفظه الموضوع له، والتعريض: أن تذكر شيئاً تدلُّ به على شيءٍ لم تذكره.

وقال ابن الأثير^(١): الكناية: ما دلَّ على معنى يجوز حمله على الحقيقة والمجاز، بوصفٍ جامع بينهما. والتعريض: اللفظ الدالُّ على معنى لا من جهة الوضع الحقيقي أو المجازي، كقول من يتوقَّع صلة: والله إنِّي محتاج؛ فإنه تعريض بالطلب، مع أنه لم يوضع له حقيقة ولا مجازاً، وإنما فهم من غرض اللفظ، أي: جانبه.

وقال السبكي في كتاب «الإغريض في الفرق بين الكناية والتعريض»: الكناية لفظ استعمل في معناه مراداً منه لازم المعنى، فهي بحسب استعمال اللفظ في المعنى حقيقة، والتجاوز في إرادة إفادة ما لم يوضع له، وقد لا يراد منها المعنى، بل يعبر بالملزوم عن اللازم، وهي حينئذ مجاز، ومن أمثلته:

(١) في «المثل السائر» ٢/ ١٨١ النوع: ١٩.

﴿قُلْ نَارُ جَهَنَّمَ أَشَدُّ حَرًّا﴾ [التوبة: ٨١]. فإنه لم يقصد إفادة ذلك لأنه معلوم، بل لإفادة لازمه، وهو أنهم يردونها ويجدون حرًا إن لم يجاهدوا.

وأما التعريض: فهو لفظ استعمل في معناه للتلويح بغيره، نحو: ﴿بَلْ فَعَلَكُم مَّكْرُهُمْ هَذَا﴾ [الأنبياء: ٦٣]؛ نسب الفعل إلى كبير الأصنام المتخذة آلهة، كأنه غضب أن تعبد الصغار معه، تلويحاً لعابدها بأنها لا تصلح أن تكون آلهة؛ لما يعلمون إذا نظروا بعقولهم من عجز كبيرها عن ذلك الفعل، والإله لا يكون عاجزاً، فهو حقيقة أبدأ.

وقال السكاكي: التعريض ما سيق لأجل موصوف غير مذكور، ومنه: أن يخاطب واحد ويراد غيره، وسُمِّيَ به لأنه أميل الكلام إلى جانبٍ مشاراً به إلى آخر، يقال: نظر إليه بعرض وجهه، أي: جانبه.

قال الطيبي: وذلك يفعل إمّا لتنويه جانب الموصوف، ومنه: ﴿وَرَفَعَ بَعْضُهُمْ دَرَجَاتٍ﴾ [البقرة: ٢٥٣]، أي: محمداً ﷺ، إعلاءً لقدره، أي: إنه العلم الذي لا يشتبه.

وإما لتلطف به واحتراز عن المخاشنة، نحو: ﴿وَمَا لِي لَّا أَعْبُدُ الَّذِي فَطَرَنِي﴾ [يس: ٢٢]، أي: وما لكم لا تعبدون؟ بدليل قوله: ﴿وَالَّذِي تَرْتَجُونَ﴾ [يس: ٢٢]، وكذا قوله: ﴿أَتَأْخُذُ مِنْ دُونِهِ إِلَهًا...﴾ [يس: ٢٣]، ووجه حسنه إسماع من يقصد خطابه الحق على وجه يمنع غضبه، إذ لم يصرح بنسبته للباطل، والإعانة على قبوله إذ لم يرد له إلا ما أراده لنفسه.

وإمّا لاستدراج الخصم إلى الإذعان والتسليم، ومنه: ﴿لَئِنِ اشْرَكْتَ لَيَحْبِطَنَّ عَنْكَ﴾ [الزمر: ٦٥]؛ خوطب النبي ﷺ وأريد غيره، لاستحالة الشرك عليه شرعاً.

وإمّا للذم، نحو: ﴿إِنَّمَا يَذَّكُرُ أَوْلَآءَ الْأَيْتِ﴾ [الرعد: ١٩]. فإنه تعريض بدم الكفار، وأنهم في حكم البهائم الذين لا يتذكرون.

وإمّا للإهانة والتوبيخ، نحو: ﴿وَإِذَا الْمَوْءِدَةُ سُئِلَتْ ﴿٨﴾ بِأَيِّ ذَنْبٍ قُتِلَتْ﴾ [التكوير: ٨، ٩]؛ فإن سؤالها لإهانة قاتلها وتوبيخه.

وقال السبكي: التعريض قسمان:

قسم يراد به معناه الحقيقي، ويشار به إلى المعنى الآخر المقصود، كما تقدّم.

وقسم لا يراد، بل يضرب مثلاً للمعنى الذي هو مقصود التعريض، كقول إبراهيم: ﴿بَلْ فَعَلَكُم مَّكْرُهُمْ هَذَا﴾ [الأنبياء: ٦٣].

